دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفكر السياسي عند عبدالرحمن الكواكبي
المصدر:	الفكر العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	العراقي، محمد عاطف
المجلد/العدد:	مج 3, ع 22
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	473 - 484
رقم MD:	423097
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الاصلاح الاجتماعي، الكواكبي ، عبدالرحمن بن أحمد ، ت. ، 1320 هـ، التراجم، الفكر السياسي، الفكر الاجتماعي، الفلسفة الإسلامية، العصر الحديث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/423097

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفكر السياسي عند عبد الرحمن الكواكبي

د. محمد عاطف العراقي

لا بد في البداية أن نشير إلى أن الدارس والمحلِّل للفكر، الذي تركه لنا أكثر من اهتموا بقضايا التجديد وقضايا الأصالة والمعاصرة، يلاحظ أول ما يلاحظ، أن فكر هؤلاء قد تبلور في كثير من صوره وزواياه وأبعاده حول الجانب السياسي.

وهذا يعد شيئاً طبيعياً، إذ أن المجددين يسعون إلى الإصلاح بكافة صوره؛ ومن جوانب هذا الإصلاح، الجانب السياسي، أي ما يسمى بالإصلاح السياسي. إنهم يلاحظون أحوال المجتمع الذي يعيشون فيه، وأحوال المجتمعات الأخرى التي تتشابه ظروفها مع مجتمعهم، ثم يحدِّدون أسباب التخلف في تلك المجتمعات، ولا يقفون عند ذلك، بل يقترحون أوجه العلاج.

وإذا كان هؤلاء المجددون يجدون أسباباً فكرية للتخلّف، وأسباباً اقتصادية، إلا أن تلك الأسباب أو العوامل ترتبط في أكثر زواياها بالأسباب السياسية.

ونجد هذا الربط بين تلك الجوانب عند كثير من المفكرين الذين اهتموا، كما قلنا، بالتجديد وقضايا الإصلاح، ومن بينهم محمد عبده ومحمد إقبال وجمال الدين الأفغاني وعبدالرحمن الكواكبي.

وفي دراستنا هذه، سنحاول تحليل الفكر السياسي عند واحد من هؤلاء المفكرين والمصلحين، وهو عبد الرحمن الكواكبي.

لقد اهتم الكواكبي بالفكر السياسي اهتماماً كبيراً. وإذا كنا نجده من خلال كتاباته التي تركها لنا، قد اهتم بكثير من القضايا، فإن من بين هذه القضايا، القضايا السياسية. وذلك من خلال ربطها بقضايا أخرى ترتبط بها من قريب أو من بعيد.

وسنعتمد في إبراز الجانب السياسي عند الكواكبي على الكتابين اللذين تركهما لنا وهما: «أم القرى» و«طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد».

لقد اهتم الكواكبي، وخاصة في كتابه «طبائع الاستبداد..» بتعريف الاستبداد وبيان علاقته بالدين والعلم والمجد والمال والأخلاق والتربية، كما بيَّن لنا كيفية التخلّص من الاستبداد. إنه يعقد فصلاً لبيان الصلة بين الاستبداد وجانب من تلك الجوانب ثم ينتقل في فصل آخر لكي يبيّن لنا صلة الاستبداد بجانب آخر. وهكذا، حتى يكشف عن علاقة الاستبداد، بكل تلك الجوانب التي أشرنا إليها منذ قليل، وذلك في مجموعة من الفصول، يرتبط كل فصل منهما بالآخر، كل ذلك بلغة واضحة سهلة محدّدة.

ويمكن القول بأن كتابي «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» كانا في الأصل مجموعة من المقالات كتبت في كثير من المجلات والجرائد اليومية.

وإذا تساءلنا عن الفرق بين هدف المؤلف من تأليفه للكتاب الأول طبائع الاستبداد، وهدفه من تأليفه لكتاب أم القرى، فإنه يمكن القول بأن الهدف كان منصباً أساساً في الكتاب الأول على نقد **الحكومات** الإسلامية؛ أما بالنسبة للكتاب الثاني، «أم القرى»، فإن الهدف قد تبلور حول نقد **الشعوب** الاسلامية.

فالهدف من الكتاب الأول كان مختلفاً إذن عن الهدف من الكتاب الثاني، وإن كانت تجمع الكتابين إلى حد كبير وحدة موضوعية، تتمثل في سعي الكواكبي لتحديد مواطن الداء، ومن ثم لتحديد أوجه العلاج. إن الكواكبي لم يكن مجرد ناقد لأحوال الحكومات والشعوب الإسلامية، بل إنه أضاف إلى البعد النقدي، بعداً موضوعياً يتمثّل في أنه قد حدد أوجه الإصلاح، أي طرق العلاج.

قلنا، إن الكواكبي قد اهتم اهتماماً كبيراً في البحث في الاستبداد. فهو في مقدمة كتابه «طبائع الاستبداد..» يبيِّن لنا أن المتكلم في الاستبداد، عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص: ما هو الاستبداد؟ ما سببه؟ ما أعراضه؟ ما سيره؟ ما إنذاره؟ ما دواؤه؟ ولماذا يكون المستبد شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن على رعية المستبد؟ كيف يكون التخلّص من الاستبداد؟ بماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟ وهكذا.. إلى آخر الأسئلة التي يثيرها الكواكبي في مقدمة كتابه. (طبائع الاستبداد، ص١٣ ـ ١٤).

كذلك، أورد الكواكبي النتائج التي تستقر عندها أفكار الباحثين في هذا الموضوع، وكيف أنها ـ فيما يراه ـ تُعد نتائج متحدة المدلول وإن اختلفت التعبيرات من باحث إلى آخر. وقد ذكر هذه النتائج على النحو التالي، (ص١٤ ـ ١٥):

يقول المادي: الداء القوة، والدواء المقاومة.

ويقول السياسي: الداء استعباد البرية، والدواء استرداد الحرية.

ويقول الحكيم: الداء القدرة على الاعتساف، والدواء الاقتدار على الاستنصاف.

ويقول الحقوقي: الداء تغلّب السلطة على الشريعة، والدواء تغليب الشريعة على السلطة.

ويقول الرباني : الداء مشاركة الله في الجبروت ، والدواء توحيد الله حقاً .

ويقول الكواكبي ، إن الأقوال السابقة هي أقوال أهل النظر ، أما بالنسبة لأهل العزائم ، فإن الأبي يقول : الداء مد الرقاب للسلاسل ، والدواء الشموخ عن الذل .

ويقول المتين : الداء وجود الرؤساء بلا زمام ، والدواء ربطهم بالقيود الثقال .

ويقول الحر : الداء التعالي على الناس باطلاً ، والدواء تذليل المتكبّرين .

ويقول المفادي (الفدائي) : الداء حب الحياة ، والدواء حب الموت (ص١٥) .

ولعلّ تفرقة الكواكبي بين أهل النظر من جهة ، وأهل العزائم من جهة أخرى ، تعني أساساً التفرقة بين الطابع النظري والطابع العملي ، التفرقة بين القول والتعريف من جهة ، والجانب العملي السلوكي التطبيقي من جهة أخرى .

لقد كان الكواكبي حريصاً على أن يبيِّن للرعية حقوقهم ، حريصاً على أن يبيِّن واجبات الحكام إزاء الرعية : إنهم لا بدّ أن يكونوا في خدمة الرعية ، يسهرون على رعاية مصالحها .

وإذا كان الكواكبي حريصاً على بيان حقوق الرعية وواجبات الحكام ، فإنه وجد لزاماً عليه أن يكشف لنا عن معاني الاستبداد وأنواعه وأشكاله وصوره العديدة .

إنه يفرِّق بين الاستبداد لغة ، والاستبداد عن طريق ذكر المرادف ، والاستبداد عن طريق الوصف . ونعني بذلك ، أنه في تعريفه للاستبداد يفرِّق بين تلك الجوانب :

فالاستبداد لغة ، هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة .

ويراد بالاستبداد عند إطلاقه ، استبداد الحكومات خاصة لأنها أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة . وأمَّا تحكّم النفس على العقل ، وتحكّم الأب والأستاذ والزوج ورؤساء بعض الأديان وبعض الشركات وبعض الطبقات ، فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة .

ويركِّز الكواكبي على معنى الاستبداد عند السياسيين ، فيقول : إن الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تصرّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة .

كما يعرّف الاستبداد بالوصف ، وذلك حين يرى أنه صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرَّف في شؤون الرعية كما تشاء ، بلا خشية من حساب ولا من عقاب محققيْن (ص١٨) .

وقد أفاض الكواكبي في بيان أشكال الحكومة المستبدة ، وبيان مراتب الاستبداد أيضاً . فهو في كتاب « طبائع الاستبداد » يبيِّن لنا ، أنه توجد أشكال كثيرة للحكومة المستبدة . إذ أن صفة الاستبداد ـ التي سبق

أن أشرنا إليها منذ قليل ـ تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق ، الذي تولّى الحكم بالغلبة أو بالوراثة ؛ كما تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسؤول ، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً ، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد ، وإنما قد يعدّله الاختلاف نوعاً ما ، وقد يكون عند الاتفاق أضرّ من استبداد الفرد . كما يشمل الاستبداد أيضاً الحكومة الدستورية ، المفرقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة ، لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسؤولية ، فيكون المنفذون مسؤولين لدى المشرِّعين ؛ وهؤلاء مسؤولون لدى الأمة ، تلك الأمة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله ، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب (ص١٨) .

وهذا يُعد تمييزاً كافياً لدى الكواكبي ، بين كل سبب أو مظهر من مظاهر الاستبداد ، والمظهر الآخر ، وقد كان الكواكبي ـ فيما نرى ـ موفقاً حين بيَّن لنا أن صفة الاستبداد لا تشمل فقط الحاكم الفرد المطلق ، بل تشمل أيضاً حكومة الجمع .

وكذلك يبيِّن لنا الكواكبي كيف تختلف مراتب الاستبداد حسب نوع الحكومة . ويشير الى أن أشد مراتب الاستبداد هي حكومة الفرد المطلق ، الوارث للعرش ، القائد للجيش ، الحائز على سلطة دينية . وكلما قلَّ وصف من تلك الأوصاف ، قلَّ أو خفَّ ، بالتالي ، الاستبداد ، وذلك حتى ينتهي بالحاكم المنتخب المؤقت المسؤول فعلاً . كما نجد أن الاستبداد يخف طبعاً ، كلما قلَّ عدد نفوس الرعية وقل الإرتباط بالأملاك الثابتة وقلَّ التفاوت في الثروة ، وكلما ترقّى الشعب في المعارف .

لقد كان الكواكبي حريصاً على أن يبيّن لنا أن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه . كما أنه ، ما من حكومة عادلة ـ فيما يرى الكواكبي ـ تأمن من المسؤولية والمؤاخذة ، بسبب غفلة الأمة أو التمكّن من إغفالها ، إلاَّ وتسارع الى التلبّس بصفة الاستبداد . وبعد أن تتمكّن من الاستبداد ، فإنها لا تتركه ؛ إذ تستعين في ذلك بإحدى وسيلتين : جهالة الأمة ، والجنود المنظمة : وهما أكبر مصائب الأمم وأهم معايب الإنسانية ـ فيما يرى الكواكبي ـ نظراً لصلتهما بالاستبداد . (ص١٨ ـ ١٩) .

ويرى الكواكبي أن الأمم المتمدنة إذا كانت قد تخلَّصت من الجهالة إلى حدٍ ما ، إلاَّ أنها لم تتخلّص من الاستبداد ، نظراً لوجود الوسيلة الأخرى من وسيلتي الاستبداد : الجندية . لقد بليت تلك الأمم ـ والكلام للكواكبي ـ بشدة الجندية ، تلك الشدة التي جعلتها أشقى حياة من الأمم الجاهلة وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد ، حتى ربما يصح أن يقال ، إن مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشيطان ، فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أن ينتقم (ص١٩) . إن الجندية تُفسد أخلاق الأمة ، حيث تعلّمها الشراسة والطاعة العمياء والإتكال ، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال ، وتكلِّف الأمة ميزانية ضخمة . وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم : استبداد الحكومات القائدة لتلك القوة من جهة ، واستبداد الأمم بعضها

على بعض من جهة أخرى.

ويُلاحظ أن عبد الرحمن الكواكبي يحمل على الجندية حملة شعواء ويصفها بالكثير من الصفات السيئة. وكان ينبغي عليه التفرقة بين الجندية كضرورة لازمة لأيِّ مجتمع من المجتمعات، والجندية حين تُستغل في إشاعة الاستبداد. ويبدو أن الكواكبي كان في ذهنه تلك التفرقة، بمعنى أنه لا يحمل على الجندية في حد ذاتها، ولكن يحمل على الجندية أثناء حديثه عن الاستبداد، وذلك حين يرى دور الجندية في تدعيم وإشاعة الاستبداد.

ويبيِّن لنا في الفصل الذي عقده لتحديد ماهية الاستبداد، أن الحكومات البدوية، التي تتألف رعيتها كلّها أو أكثرها من عشائر يقطنون البادية يسهل عليهم الرحيل والتفرّق متى مسّت حكومتهم حريتهم الشخصية، وسامتهم ظلماً، ولم يقووا على الاستنصاف. إن هذه الحكومات قلَّما اندفعت الى الاستبداد. (من ص٢٠ إلى ٢٥ ـ في مواضع متفرقة).

ويعطينا الكواكبي مثالاً يؤيِّد به وجهة نظره. فهو يرى أن أهل جزيرة العرب لا يكادون يعرفون الاستبداد من قبل عهد ملوك تُبَّع وحِمْير وغسان إلى الآن، إلاَّ فترات قليلة.

ولا ينسى الكواكبي، في معرض حديثه عن الاستبداد وبيان أنواعه، أن يبيِّن لنا أيضاً، أن من أقبح أنواع الاستبداد، استبداد الجهل على العلم، واستبداد النفس على العقل. كما يُلاحظ أن المستبدين يتولاّهم مستبد، والأحرار يتولاّهم الأحرار؛ وهذا صريح معنى «كما تكونوا يُولَّى عليكم».

إلى ذلك نجد الكواكبي يبحث في الصلة بين الاستبداد والدين. ونبادر فنقول: إنه كان حريصاً على تبيين أن الاستبداد لا يجيء من الدين، بل من سوء فهم، واستغلال من جانب البعض للدين. (من ص٢٧، إلى ص٤٦).

لقد بيَّن لنا الكواكبي، أن الدين الإسلامي قد جاء مؤسَّساً على الحكمة والعزم، هادماً لكل صور الشرك، ومحكماً لقواعد الحرية السياسية التي تتوسّط بين الديمقراطية والارستقراطية. لقد نزع كل سلطة دينية أو تغلّبية تتحكّم في النفوس أو في الأجسام، ووضع شريعة حكمة إجمالية صالحة لكل زمان وقوم ومكان، وأوجد مدنية فطرية سامية. وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين التي لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر. إن هؤلاء الخلفاء الراشدين قد فهموا معنى ومغزى القرآن الكريم النازل بلغتهم، وعملوا به واتخذوه إماماً، فأنشأوا حكومة قضت بالتساوي، حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة، لكل منهم وظيفة شخصية ووظيفة عائلية ووظيفة قومية.

إن هذا الطراز السامي من الرياسة ـ فيما يرى الكواكبي ـ هو الطراز النبوي المحمدي، لم يخلفه فيه حقاً

غير أبي بكر وعمر ، ثم أخذ بالتناقص ، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان الى الآن ؛ وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدين ، إذا لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسي شوري ، ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب ، التي ربما يصح أن نقول عنها ، إنها قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون (ص ٣٣ ـ ٣٤).

معنى هذا ، أن الكواكبي ينعي الأحوال التي وصلت إليها الشعوب الإسلامية والعربية في عصره ، ويبيّن لهم كيفية الإصلاح. والواقع ، أننا نجد أكثر المجدّدين والمصلحين الاجتماعيين السياسيين يلتقون الى حد كبير عند تلك النقطة ، يلتقون عند الكشف عن الأحوال السيئة التي وصلت إليها شعوبهم ، ثم يأخذون بعد ذلك في تحديد وسائل تلافي تلك الأحوال وبيان أوجه العلاج.

لقد أكد الكواكبي على أن القرآن الكريم ، يُعد مشحوناً بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي. وكشف (الكواكبي) عن كثير من معاني المساواة والديمقراطية في القصص الديني الكريم ، ومن بينها قصة بلقيس ملكة سبأ وقصة موسى عليه السلام مع فرعون.

لا مجال إذن ـ فيما يرى الكواكبي ـ لرمي الدين الإسلامي بتأييد الاستبداد. إننا نجد الكثير من الآيات القرآنية ، التي فيها دعوة الى الشورى ، وقد اهتم الكواكبي بذكرها أثناء دراسته لهذا المجال. منها قوله تعالى : « وشاورهم في الأمر » أي في الشأن. وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول **وأولي الأمر منكم** » أي أصحاب الرأي والشأن منكم ، وهم العلماء والرؤساء ـ على ما اتفق عليه أكثر المفسرين ـ وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين (٣٥).

بعد هذا نجد الكواكبي ، يحاول الكشف عن مسلك بعض الفقهاء الذين يفسرون هذه الآيات تفسيراً خاطئاً ، وذلك لأنهم يسعون إلى مصلحتهم الشخصية. فهو يقول: من أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكام عن المسؤولية ، حتى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا ، وأوجبوا الصبر عليهم إذا ظلموا ، وعدّوا كل معارضة لهم بغياً يبيح دماء المعارضين؟!! (ص ٣٧).

اللهم إن المستبدين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت ، فلا حول ولا قوة إلاّ بك.

كما ينقد الكواكبي ، في الفصل الذي عقده بعنوان « الاستبداد والدين » ، مسلك بعض رجال الصوفية. والواقع ، أننا نجد المجدّدين والمصلحين السياسيين لا يتعاطفون مع التصوّف بصفة عامة. كما نجد في مواقف محمد عبده ومحمد إقبال وعبد الرحمن الكواكبي.

يقول الكواكبي: ما عذر أولئك الصوفية الذين جعلتهم الإنعامات على زواياهم أن يقولوا : لا يكون الأمير الأعظم إلاّ ولياً من أولياء الله ، ولا يأتي أمراً إلاّ بإلهام من الله ، وإنه يتصرَّف في الأمور ظاهراً ، ويتصرَّف فيها قطب الغوث باطناً! ألا سُبحان الله ما أحلمه (ص ٣٧ ـ ٣٨).

ويبيِّن لنا الكواكبي، كمفكِّر ثوري مسلم، أهمية الشورى والديمقراطية في الإسلام. ويمكن القول من جانبنا، إن الكواكبي وغيره من المفكرين الذين يحملون الدعوة الى التجديد، إنما كانوا يدعون الى ما نسمِّيه بالثورة الداخلية لا الثورة الخارجية. ونعني بذلك أن الكواكبي كان حريصاً على أن يبيّن لنا أن ما نجده من استبداد في الأمم الإسلامية في عصره، لا يرجعُ إلى الإسلام، ولكنه يرجع إلى سوء فهم للإسلام كما يرجع إلى الابتعاد عن أحكامه. فالعيب إذن ليس في الدين، ولكنه في التفسيرات الخاطئة من جانب البعض لهذا الدين وأحكامه.

لقد كان الكواكبي حريصاً على أن يؤكد لنا باستمرار، أن الله تعالى قد أرسل للعرب رسولاً من أنفسهم، أسّس لهم أفضل حكومة أُسِّست في الناس، جعل قاعدتها قوله: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، أي كل منكم سلطان عام ومسؤول عن الأمة. وهذه الجملة التي هي أسمى وأبلغ ما قاله مشرّع سياسي من الأولين والآخرين (ص٣٨). ولكن ماذا حدث من جانب المنافقين والذين قالوا بالتفسيرات الخاطئة؟

يقول الكواكبي: لقد جاء من المنافقين من حَرَف المعنى عن ظاهره وعموميته إلى أن المسلم راع على عائلة ومسؤول عنها فقط. كما حرفوا معنى الآية: «المؤمنون بعضهم أولياء بعض» إلى ولاية الشهادة دون الولاية العامة. وهكذا غيَّروا مفهوم اللغة، وبدّلوا الدين، وطمسوا على العقول حتى جعلوا الناس ينسون لذة الاستقلال وعزة الحرية، بل جعلوهم لا يعقلون: كيف تحكم أمة نفسها بنفسها دون سلطان قاهر (ص٣٨).

إن الدعوة الإسلامية ـ فيما يؤكد الكواكبي، سواء في كتابه «طبائع الاستبداد» أم في «أم القرى» ـ تقوم أساساً على أصول الحرية، وذلك برفعها كل سيطرة. والتحكم بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، وذلك حين تخصّ باستمرار على الإحسان والتحابّ بين أفراد البشر: «فلا فضل لعربي على أعجمي إلاَّ بالتقوى». ومعنى التقوى لغةً ـ فيما يقول الكواكبي ـ ليس كثرة العبادة كما صار ذلك حقيقة عرفية، غرسها علماء الاستبداد. إنهم يفسرون قوله تعالى: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» تفسيراً خاطئاً. فلفظة «عند الله»، تفسيرها في الآخرة دون الدنيا. إن التقوى لغةً، هي الاتقاء أي الإبتعاد عن رذائل الأعمال، احترازاً من عقوبة الله. فقوله: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، كقوله إن أفضل الناس أكثرهم ابتعاداً عن الآثام وسوء عواقبها. (ص٣٨ ـ ٣٩).

ويلاحظ أن الكواكبي يركِّز باستمرار على البعد الاجتماعي، وذلك حين يشرح معاني الآيات القرآنية. وقد كان هذا متوقّعاً من جانبه، فهو كمصلح مجدِّد يهمه أساساً الابتعاد عن التفسيرات اللفظية التي يقوم بها البعض، متجاوزين بذلك القيم السلوكية الخلاّقة المبدعة، والتي يحاول الكواكبي أن يستخرجها من تفسيره للآيات القرآنية.

لقد كان الكواكبي في فكره السياسي حريصاً أيضاً أن يبيِّن لنا أصول الحكومة الإسلامية، وفي نفس

الوقت كان حريصاً على أن يكشف لنا عن المقارنة بين الماضي والحاضر. إنه ينعي على الشعوب الإسلامية بُعدَها عن مبادىء الإسلام. ويرى أن الدعوة الإسلامية جعلت أصول حكومتها، الشورى الأريستوقراطية، أي شورى أهل الحل والعقد في الأمة، بعقولهم لا بسيوفهم؛ كما أن أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي أي الاشتراكي. لقد مضى عهد النبي (ص) وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بأتم وأكمل صورها. ومن المعلوم ـ فيما يقول الكواكبي ـ أنه لا يوجد في الإسلام نفوذ ديني، مطلقاً، في غير مسائل إقامة شعائر الدين. ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحكم، كلّها من أجلّ وأحسن ما اهتدى إليه المشرّعون من قبل ومن بعد. (ص٣٩).

ولكن ماذا حدث الآن؟ يقول الكواكبي ـ مقارناً بين الماضي والحاضر، كما سبق أن أشرنا ـ: «ولكن وأسفاه على هذا الدين الحر الحكيم السهل السمح، الظاهرة فيه آثار الرقي على غيره من سوابقه. الدين الذي رفع الأغلال وأباد الاستبداد الدين الذي ظلمه الجاهلون فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان. الدين الذي فقد الأنصار الأبرار والحكماء الأخيار، فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتخذوه وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شِيَعاً، وجعلوه آله لأهوائهم السياسية، فضيّعوا مزاياه وحيّروا أهله بالتفريع والتوسيع والتشديد والتشويش وإدخال ما ليس منه فيه» (ص٣٩).

هذا، إن دلّنا على شيء، فإنما يدلنا على أن الكواكبي في فكره السياسي كان حريصاً على الكشف عن سوء الأحوال في البلاد الاسلامية وذلك بالتفرقة بين مجدها قديماً وتحلّلها بعد ذلك. إنه يكشف عن الداء ثم سرعان ما يكشف لنا عن أوجه وسبل العلاج. ويحاول تخطيط برنامج عملي لتفادي الضعف في الأمم الإسلامية والعربية، بحيث تمضي شعوب الإسلام قدماً نحو التقدم والرقي، وذلك على هدى كتاب الله وسنة رسوله.

ولا بد لنا من الاشارة الى أن دعوة الكواكبي الى الإصلاح لا تقتصر على دولة دون أخرى من الدول الإسلامية والعربية، بل إنه يدعو الى إصلاح الأمة العربية بأسرها. ومن هنا، فإنه في فكره السياسي، كان داعياً الى القومية العربية، والى قيام الجامعة الإسلامية، داعياً الى الخلافة الدينية، مطالباً بالإشتراكية كنظام سياسي عادل، يمكن للمسلمين أن يعيشوا في ظلّه في أمانٍ واستقرار.

وفي كتابه «أم القرى»، نجده يتخيّل انعقاد مؤتمر بمكة المكرمة من مندوبين يمثلون أقطار العالم الإسلامي، وقد أخذوا يبحثون في أحوال هذا العالم الإسلامي، ويكشفون عن الأسباب التي أدّت الى تدهوره، كما يقدمون الأسباب الكفيلة بعلاج هذا التدهور. لقد لخّص سكرتير هذا المؤتمر ـ وهو الكواكبي، مؤلف كتاب أم القرى ـ ما دار بين المندوبين الذين يمثّلون العالم الإسلامي.

لقد كشف الكواكبي عن كثير من الأسباب التي أدت إلى فتور وتدهور أحوال وشعوب العالم الإسلامي،

ومن هذه الأسباب: الاعتقاد من جانبهم بالجبر، أي بالعقيدة الجبرية وما تؤدي إليه تلك العقيدة من الإيمان بالتواكل والابتعاد عن طريق العمل، طريق الكفاح، أي خوض غمار الحياة.

يضاف الى ذلك، انتشار البدع والخرافات التي لا تستند إلى العقل ولا إلى الفكر.

وقد ركّز الكواكبي ـ كما سبق أن أشرنا ـ على دور الحكومات المستبدة في انهيار أحوال العالم الإسلامي. إن تلك الحكومات قد سلبت المسلمين حريتهم. وباعدت بينهم وبين الشعور بالطمأنينة والعدل والمساواة.

أما اللجنة التي تشرف على تنفيذ ذلك المؤتمر، الذي تخيَّل الكواكبي انعقاده بمكة، فإن مركزها الدائم يكون في مكة، أمّا المركز المؤقت فيكون في مصر، إذ أنها من أسبق الدول في مضمار العلم والحرية. هذا ما يقوله به الكواكبي بالنسبة للمؤتمر الذي يتحدّث عنه في كتاب «أم القرى».

لقد كان الكواكبي في فكره السياسي داعياً الى الاشتراكية ـ كما سبق أن أشرنا ـ ونبَّهَنا باستمرار إلى أن الإفراط في الثروة والتملّك يُعدّ دعامة من دعائم الاستبداد. إذ عن طريقه، تتمكّن قلة قليلةمن السيطرة على نصف الثروة العامة.

ويلاحظ الكواكبي، أن المال الكثير يأتي غالباً عن طريق الغلبة والخداع، كما أنه يغري صاحبه على البطالة، ويؤدي إلى السَّفه والإسراف. كذلك فالتفاوت في الثروة يؤدي إلى هلاك الأخلاق الحميدة في الإنسان وزوالها.

إن الضرر الناتج عن الثروات الفردية يُعد أكثر من نَفْع تلك الثروات. ويتمثّل في قسمة الناس إلى قسمين: عبيد وأسياد، وهو ما يعد استبداداً داخلياً.

بل يضاف إلى هذا الاستبداد الداخلي، استبداد آخر يُعد استبداداً خارجياً. فالأفراد الذين يتمثّل عندهم الإفراط في الثروة، قد يتعدّون على حرية واستقلال الشعوب الأخرى الضعيفة.

يقول الكواكبي: «إن إفراط الثروة يُعدُّ مَهلكة للأخلاق الحميدة في الإنسان. وهذا معنى قوله تعالى: «إن الإنسان ليطغى إن رآه استغنى». فضرر الثروات الفردية في جمهور الأمم أكثر من نفعها، لأنها تؤدي للاستبداد الداخلي، وتجعل الناس صنفين، عبيداً وأسياداً. وتقوّي الاستبداد الخارجي فتسهّل للأمم التي تغنى بغنى أفرادها، التعدّي على حرية واستقلال الأمم الضعيفة».

هذا يعني، أن الكواكبي نادى بتحديد الملكية الزراعية. ولا تُعد هذه الدعوة من جانبه دعوة إجتماعية فحسب، بل تُعد أيضاً دعوة سياسية قلباً وقالباً. ندلّل على ذلك بالقول، بأن الكواكبي كان حريصاً على بيان الصلة بين الديمقراطية وتحديد الملكية الزراعية، وبالتالي بيان الصلة بين الاستبداد والإفراط والتفاوت في الثروة.

لقد نادى في مقالاته السياسية بأن العدالة المطلقة تقضي بأن يؤخذ قسم من مال الأغنياء ويرد إلى الفقراء، بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل. ودعا إلى تحريم احتكار الضروريات أو مزاحمة الصنَّاع والعمَّال والضعفاء، والتغلّب على المباحات، مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها ممرحاً لكافة مخلوقاته.

وإذا كنا نجد الكثير من الأفكار الاجتماعية عند الكواكبي، فإنه لا يخفى علينا أن تلك الأفكار ترتبط أساساً بالبعد أو الجانب السياسي.

وما يُقال عن تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية عنده، يُقال أيضاً عن اهتمامه بالدعوة الى القومية العربية. لقد كان حريصاً حرصاً تاماً على وضع برنامج سياسي يهدف أساساً إلى استقلال الأمم العربية عن الخلافة، وذلك عن طريق المطالبة برد الخلافة إلى الأمة العربية. إن الخلافة يجب أن تقوم على الديمقراطية، يجب أن تقوم على الانتخاب، يجب أن تقوم على تعاون الأقطار العربية كلها.

لقد كشف الكواكبي عن فشل سياسة الترك. فساسة الترك ـ كما يقول ـ لا يقصدون غير التلاعب السياسي، وقيادة الناس إلى سياستهم بسهولة وإرهاب أوروبا، باسم الخلافة وباسم الرأي العام. لقد فشل الترك فشلاً ذريعاً في إيجاد الوحدة بين الدول الإسلامية بعضها والبعض الآخر.

من الضروري إذن ـ والكلام للكواكبي ـ أن تعود الخلافة إلى الأمة العربية، وذلك عن طريق اختيار عربي يتمتّع بالسيادة الروحية، ويقوم بتعيين مجلس شورى يُمثِّل الأقطار الإسلامية كلها.

وكان الكواكبي متابعاً لما يقع من أحداث قد تُعد معبِّرة عن الخلاف بين المسلمين وغير المسلمين من الأمة العربية. وقد دعا إلى تفادي تلك الأحداث منبِّهاً إلى خطرها.

يقول في كتابه « طبائع الاستبداد... »: يا قوم ـ وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين ـ أدعوكم إلى تناسي الأحقاد والإساءات وما جناه الآباء والأجداد... يا هؤلاء نحن ندبِّر شؤوننا، نتفاهم بالفصحى، ونتراحم بالإخاء ونتواسى في الضرّاء ونتساوى في السرّاء. دعونا ندبِّر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الآخرة فقط. دعونا نجتمع على كلمات سواء، ألا وهي: فلتحيا الأمة، فليحيا الوطن فلنحيا طلقاء أعزَّاء. أدعوكم وأخص منكم النجباء، فلنصبر ولنتبصَّر فيما إليه المصير.

ولكن الكواكبي لم يكن معبِّراً عن الأحداث التي حدثت في عصره، بل إنه ـ كما سبق أن أشرنا ـ يقدِّم لنا أوجه العلاج، التي لا تقتصر على العصر الذي يعيش فيه، بل على العصور اللاحقة. وهذا يدلّنا على تقدميته وذكائه ونضجه الواضح البارز في فكره السياسي.

قد نختلف مع الكواكبي في رأي أو أكثر من الآراء التي يقول بها، سواء في مجال فكره السياسي، أم في مجالات أخرى غير سياسية، كقضية العلاقة بين الدين والعلم، ولكن هذا الاختلاف يُعد تعبيراً عن قيمة

الآراء التي تركها لنا الكواكبي ونضجها.

إن ما يدل على أن فكره لا يُعد مجرّد تعبير عن الأحداث التي عاصرها، هو أننا ما زلنا نحتاج إلى كثير من أفكاره السياسية. إن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» يطرح علينا الكثير من المباحث والقضايا التي تُعد في غاية الأهمية، وهذه المباحث هي:

١ ـ مبحث ما هي الأمة، أي الشعب.
٢ ـ مبحث ما هي الحكومة.
٣ ـ مبخث ما هي الحقوق العمومية.
٤ ـ مبحث التساوي في الحقوق.
٥ ـ مبحث الحقوق الشخصية.
٦ ـ مبحث نوعية الحكومة.
٧ ـ مبحث ما هي وظائف الحكومة.
٨ ـ مبحث حقوق الحكومة.
٩ ـ مبحث طاعة الأمة للحكومة.
١٠ ـ مبحث توزيع التكليفات.
١١ ـ مبحث إعداد المنفعة.
١٢ ـ مبحث المراقبة على الحكومة.
١٣ ـ مبحث حفظ الأمن العام.
١٤ ـ مبحث حفظ السلطة في القانون.
١٥ ـ مبحث تأمين العدالة القضائية.
١٦ ـ مبحث حفظ الدين والآداب.
١٧ ـ مبحث تعيين الأعمال بقوانين.
١٨ ـ مبحث كيف توضع القوانين.
١٩ ـ مبحث ما هو القانون وقوته.
٢٠ ـ مبحث توزيع الأعمال والوظائف.
٢١ ـ مبحث التفريق بين السلطات السياسية والدينية والتعليم.
٢٢ ـ مبحث الترقي في العلوم والمعارف.
٢٣ ـ مبحث التوسيع في الزراعة والصنائع والتجارة.
٢٤ ـ مبحث السعي في العمران.

٢٥ ـ مبحث السعي في رفع الاستبداد.

والدارس لمناقشة الكواكبي لهذه المباحث، يجدها (أي المناقشة) تقوم أساساً على رفض الاستبداد بأية صورة من الصور. إنه يناقشها على هدى المبادىء التي يقول بها، والتي سبق أن أشرنا إليها.

وفي فكره السياسي، يؤمن الكواكبي بقاعدة مفادها أن الاستبداد لا يقاوَم بالشدة، وإنما يقاوم بالحكمة والتدريج (ص ١٧٩). وهو في هذا المعنى يقول: «الاستبداد لا ينبغي أن يقاوَم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً. نعم، الاستبداد قد يبلغ من الشِدَّة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجاراً طبيعياً، فإذا كان في الأمة عقلاء يتباعدون عنها ابتداءً، حتى إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة». (ص ١٨٠).

الواقع، أن عبد الرحمن الكواكبي قد بذل جهداً كبيراً في صياغة فكره السياسي والتعبير عنه بوضوح. ويُعدُّ هذا الفكر السياسي ثرياً ثراءً لا حد له. ويعتبر من أبرز الجوانب التي نجدها عند الكواكبي، نظراً لأنه يصبغ الكثير من المجالات الأخرى التي يبحث فيها بصبغة سياسية، وخاصة في بعض الأبعاد والمجالات الاجتماعية.

إن الكواكبي يُعدُّ واحداً من الأعلام والرواد الذين تركوا لنا آثاراً تدلّ على مدى الجهد الذي قام به. وهذه الآثار تدلنا أيضاً على أن المؤرخ للفكر السياسي العربي المعاصر لن يكون بإمكانه تخطّي فكر الكواكبي وآرائه وتراثه.